أكذوبة التحريف

إن في القرآن الكريم ما يوفّر لنا السعادة والفلاح في الحياة الدنيا والآخرة إن وضعناه وما جاء فيه من بصائر وأنوار إلهية نصب أعيننا وسلكنا طريقه والتزمنا منهجه؛ ذلك لأنّ ما بين دفتيه كلام الله المجيد ومواعظ الخالق العظيم العالم بما يكفل لخلقه المصالح في الدنيا وسعادة الحياة الآخرة.

ومن المؤسف أن كثيراً من المسلمين ولا سيّما الفرق التي أفرزتها المصالح الاستعمارية والأيدي المشبوهة الأجنبية راحوا ـ بدل السعي الحثيث وراء ما جاء في هذا الكتاب الحكيم ليجعلوا منه دستوراً شاملاً للحياة، وبدل الجدّ والاجتهاد لإخراج المجتمع البشري الغارق في وحل الانحرافات الفكرية والاجتماعية ممّا يعانيه من التخلّف والضياع ـ يثيرون شبهات وشكوكاً حول ثوابت وأسس العقيدة الإسلامية الكبرىٰ ابتغاء الفتنة التي تمزّق وحدة المسلمين وتفرّق صفوفهم المتراصة، وتخدم مطامع من يريدون سوءاً بهذه الأُمّة، القاعدين لها كلّ مرصد، الساعين لفصل أبنائها عن الينابيع الحقيقية الصافية لهذه الرسالة السمحاء، وليحولوا دون معرفتهم بحكم الكتاب واستيعاب مضامينه، ليبقوا في سجون الجهل والغواية التي تحكمها العقائد الفاسدة، وهو ما يمنع من رقي الإسلام ورفعته.

فعلى المسلم الواعي أن يستوعب خطورة القضية بكلّ تفاصيلها ويدرك الخطر الذي يحدق بالإسلام والمسلمين، فلا تخدعه مكائد الشياطين فينشغل بالقشور عن اللب أو بمسائل بديهية وواضحة لا تحتاج التعمّق ولا تقبل الخلاف كمسألة مصونية

القرآن الكريم من التحريف والتحويل.

فرغم وضوح هذا الأمر، صرف بعض من يدّعي الإسلام الكثير من الطاقة وأحياناً من مال المسلمين لاتهام غيرهم بالاعتقاد بالتحريف في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ غافلين من أنّ الذين يرمونهم بهذا القول، هم أتباع من نزل الكتاب في بيوتهم والذين هم أهل الذكر والراسخون في العلم والكتاب الناطق والمفسِّرون لما جاء فيه والمطهَّرون بحكمه، وحملة حقيقة القرآن والذين لا يفترقون عنه حتى يردوا على الرسول الكريم الحوض؛ هم أتباع العترة الطاهرة وأهل بيت العصمة والمعرفة بكتاب الله.

إنّ بعض الأخبار والأحاديث التي توهم وقوع الزيادة أو النقصان في القرآن الكريم هي الأساس والعمدة في هذه الأكذوبة. إلّا أنّنا قبل الولوج في عمق البحث لابدّ أن نؤكد أنّ من الكتب الروائية ـ عند العامّ ـ ما يسمّى صحيحاً وهو المصدر الذي يعدّ جميع ما جاء فيه من الأحاديث والأخبار مقبولاً لديهم . وبما أنّ بعضاً من الأحاديث الموهمة بالتحريف نجدها في هذه المصادر الصحاح، فيلزمنا التذكير هنا أنّ الشيعة لا تعرف صحاحاً لها بهذا المعنى.

إنّ مصادر الحديث الأساسية عند الشيعة أربعة كتب؛ أوّلها الكافي لثقة الإسلام الكليني (ت ٣٢٩ هـ)، ثم كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، ثم الاستبصار والتهذيب وكلاهما للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، وقد سمّيت هذه المصادر بالأصول الأربعة.

والشيعة لا تنظر إلى أيّ منها على أساس أنّه صحيح تماماً يؤخذ بكل ما جاء فيه فضلاً عن الاعتقاد بأصحّية أيّ منها بعد كتاب الله عزّوجلّ، خلافاً لما يراه العامّة في صحيح البخاري وصحيح مسلم، كما نفهم هذه الحقيقة من تسميتهم كتب الحديث الستّة بـ(الصحاح).

فالذهبي، وابن تيمية، والسرخسي، وابن الصلاح وكثير من علماء السنّة قد صرّحوا بأنّ ما جاء في الصحيحين يفيد القطع واليقين ولا يجوز التجريح في حديث منها.

وعلى هذا الأساس يقول الكشميري في (فيض الباري على صحيح البخاري) تحت

عنوان (القول الفصل في أنّ خبر الصحيحين يفيد القطع): «واعلم أنّه انعقد الإجماع على صحّة البخاري ومسلم.»[١]

كما نجد أنّ ابن خلدون ينصّ على أنّ الإجماع قد حصل في الأمّة على تلقي الصحيحين بالقبول والعمل بما فيهما، ثمّ قال: «وفي الإجماع أعظم حماية، وأعظم دفع»[٢].

وفي عمدة القاري:

«اتّفق علماء الشرق والغرب (يعني: علماء العامّة) على أنّه ليس بعد كتاب الله تعالىٰ أصحّ من صحيحي البخاري ومسلم»[٣].

وكذلك من لاحظ مقدّمة فتح الباري[٤]، وعمدة القاري[٥]، وإرشاد الساري[٦]، ووفيات الأعيان[٧]، وصحيح مسلم بشرح النووي[٨]، وكشف الظنون[٩] وغيرها ممّا يعتمد عليها العامّة سيتأكد لديه أن اتفاق العامة على ذلك وتصريحهم به.

أمّا الشيعة قديماً وحديثاً[١٠] فقد اتّخذوا موقفاً معتدلاً من الكتب الأربعة ولم يدّعِ أحد منهم بأنّ منها ما يعتبر صحيحاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه غير كتاب الله العزيز، ولم يحصل إجماع على صحّة جميع ما جاء في الكافي مثلاً إلّا بعض الأخباريين الذين لا يعبأ بهم ـ بالمقارنة مع غيرهم ممّن سبقهم وعاصرهم وتأخّر عنهم ـ بسبب عدم تبنيهم أصول الفقه واعتمادهم الروايات دون التدقيق والتنقيب في أسانيدها.

على أنّ الكليني رحمه الله صاحب كتاب الكافي لم يصرّح بصحّة جميع ما جاء به

---

(١) فيض الباري، ج١، ص٥٧.

(٢) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص٥٥٦.

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج١، ص٥.

(٤) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ٣٨١ من المقدمة.

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج١، ص٨ و٤٥.

(٦) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج١، ص٢٩.

(٧) وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج٤، ص٢٠٨.

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي، ج١، ص١٩.

(٩) كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج١، ص٦٤١.

(١٠) من لا يحضره الفقيه، ج٤، ص١٥١، ٥٢٣، ٥٢٤. جوابات أهل الموصل للشيخ المفيد، ص١٩، ٢٠، ٢١. جوابات المسائل الرسّية للسيد الشريف المرتضىٰ، ص٣٣١. مستدرك الوسائل، ج٣، ص٥٣٣.

في كتابه، لأن فقهاء مذهب أهل البيت عليهم السلام يدقّقون ويتأمّلون في كل رواية سنداً ودلالة باعتبار أن الصحيح من الأحاديث عندهم ليس ما جاء في كتاب خاص بل الميزان في صحّة الحديث هو ما جاء في كتبهم الأصولية من قوّة الدلالة في النص وعدالة الرواة وعدم معارضة المدلول لما جاء في القرآن الكريم؛ لأنّ الخبر والرواية تتعرّض على مرّ التأريخ لكثير من التغيير والتحريف زيادة أو نقصاناً ناجمة عن الدوافع المختلفة والأعراض المتباينة. فمن الروايات ما اختُلق أو حُرّف أو غُيّر لأغراض سياسية أو خوف على نفس أو جهل أو غلوّ في الاعتقاد...

وعلى هذا فليس جزافاً أن ندّعي بأن لكلّ رواية حساباً خاصّاً عند الفقيه الإمامي. وانسجام مفهوم الحديث وانطباقه مع كلام الله الحكيم والسنّة الصحيحة بالإضافة إلى أخذ ما يتميّز به السند الصحيح من غيره بعين الاعتبار، هي التي تحدّد الصحّة أو عدمها في الحديث، لا الجامع أو الحافظ الذي يتعرّض للخطأ والنسيان تارة وينزلق عند تطميع أو تهديد تارة أُخرىٰ؛ لأنّ الروايات في كثير من الأحيان ـ تبعاً للرواة ـ تخضع لظروف سياسية أو عقيدية قد لا تتّفق وحقيقة السنّة الشريفة كما أسلفنا. والآن نستعرض بعض الأسباب التي تؤيّد وتؤكّد هذا الرأي.

دلائل عدم وقوع التحريف في القرآن

١ ـ إن الله سبحانه نصّ على إرادته في رعاية كتابه وحفظه من أن تطاله يد التحريف والعبث، وهو قوله تعالى:

﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾(١١).

فالمراد بالذكر في الآية ـ كما يقول المفسّرون ـ هو القرآن الكريم؛ وصيانته وحفظه من التحريف والتلاعب يعدّ من أوضح مصاديق الحفظ المنصوص عليه في هذه الآية، ولولا أنْ وعَد الله بحفظه وصيانته عن الزيادة والنقصان لدُسّ فيه ما ليس منه، كما حُرِّفت الكتب السماوية المتقدّمة عليه.

٢ ـ نفي الباطل بجميع أشكاله عن القرآن الكريم في صريح قوله تعالىٰ:

﴿وإنّه لكتاب عزيز * لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه * تنزيلٌ من حكيم

---

(١١) الحجر ١٥: ٩.

حميد﴾(١٢).

والتحريف من أبرز مفاهيم الباطل؛ ولذا فإن القرآن الكريم مصون منه ومن أن تعبث به الأيدي منذ نزوله وإلى يوم القيامة.

٣ ـ قوله تعالىٰ: **﴿إنّ علينا جمعه وقرآنه. فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه. ثمّ إن علينا بيانه﴾**(١٣).

جاء عن ابن عبّاس في تفسير مجمع البيان: إنّ المعنى: إنّ علينا جمعَه وقرآنه عليك حتى تحفظه ويمكنك تلاوته، فلا تخف فوت شيء منه(١٤).

٤ ـ الأحاديث الآمرة بعرض الحديث على الكتاب، ليُعرف بذلك الصحيح عن غيره. وهي كثيرة كقول الإمام الصادق عليه السلام:

«خطب النبي صلى الله عليه وآله بمنى، فقال: أيّها الناس، ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قُلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقلْه»(١٥).

وعنه أيضاً بسند صحيح ، قال عليه السلام:

«إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه»(١٦).

وهذه القاعدة لا تنسجم مع تحريف القرآن الكريم، لأنّ المعروض عليه يجب أن يكون مقطوعاً به لكونه الميزان والمعيار في الصحّة أو البطلان. فلو لم يكن الكتاب بعيداً من يد التحريف والتغيير، كيف يعقل أن يحيل الشارع الأحاديث غير المقطوعة بها إلى كتاب لا يقطع به أيضاً. فيا ترىٰ ما هي الفائدة التي يتوخّاها في إرجاع ما هو غير ثابت قطعاً إلى مثله.

هذه الرواية وغيرها توحي بإمكانية التحريف في السنّة دون الكتاب الكريم كما هو

---

(١٢) فصّلت ٤١: ٤١ ـ ٤٢.

(١٣) القيامة ٧٥: ١٧ ـ ١٩.

(١٤) مجمع البيان، ج ١٠، ص ٦٠٠.

(١٥) الكافي، ج ١، ص ٦٩.

(١٦) الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٨.

واضح. وكذلك معلوم أنّ إرجاع وإحالة الأحاديث إلى القرآن الكريم يؤدّي إلى تفريق الصحيح من الأحاديث عن السقيم.

٥ ـ إجماع العلماء المسلمين على عدمه غير من لا يعتدّ بهم. يقول الشيخ جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨ هـ) في «كشف الغطاء»:

«جميع ما بين الدّفتين ممّا يتلىٰ، كلامُ الله تعالىٰ، بالضرورة من المذهب، بل الدين وإجماع المسلمين وأخبار النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتدّ بهم»[١٧].

٦ ـ حديث الرّسول صلى الله عليه وآله حول القرآن وعترته الطاهرة المشهور بحديث الثقلين والذي يعدّ من الأحاديث المتواترة والمتّفقة عليها بين المسلمين[١٨].

فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قد ترك لأُمته من بعده كتاب الله وعترته وأكّد أن المسلمين ما داموا متمسكين بهما لن يضلّوا أبداً. فإن المدلول لهذه الرواية يقتضي عدم وقوع أيّ تحريف في القرآن الكريم باعتباره الميزان في الهداية والضلالة فإذا تعرّض الميزان للخطأ فكيف يعرف الثقيل والصحيح من الخفيف والسقيم؟[١٩]

رأي الأئمّة من علماء الشيعة

إنّ ما اتّفق عليه علماء الشيعة ومحققوهم هو القول بعدم التحريف في القرآن الكريم، وقد نصّوا على أن جميع القرآن الكريم هو ما بين الدفّتين الموجود عندنا والمنزل على النبي المكرم صلى الله عليه وآله دون زيادة أو نقصان.

ومن الواضح أنه لا يجوز إسناد عقيدةٍ أو قولٍ إلى طائفة من الطوائف إلّا على ضوء كلمات أكابر علمائها اعتماداً على مصادرهم المعتبرة. وفيما يلي نقدّم نماذج من أقوال أئمّة علماء الإمامية منذ القرون الأولى وإلى الآن لتتضح عقيدتهم في هذه المسألة:

---

(١٧) كشف الغطاء، ص٢٩٨.

(١٨) الحديث متواتر مشهور، رواه الحفّاظ والمحدّثون عن نحو ثلاثين صحابياً. وكثير من علماء الفريقين قاموا بتأليف وتصنيف بعض الكتب حول هذا الحديث الشريف الذي له من المتانة والقوّة ما لا يقبل الطعن والجرح.

(١٩) هشت رساله، لآية الله حسن زاده آملي، ص٢٣٨.

١ ـ يقول الإمام الشيخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨١هـ في كتاب «الاعتقادات»[٢٠]:

«اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزل الله على نبيّه ﷺ هو ما بين الدّفتين وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مئة وأربع عشرة سورة... ومن نسب إلينا أنّا نقول أنّه أكثر من ذلك فهو كاذب».

٢ ـ قال الإمام الشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن نعمان، المتوفى عام ٤١٣هـ في «أوائل المقالات»:

«قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز...»[٢١].

٣ ـ قال الإمام الشريف المرتضى، المتوفى سنة ٤٣٦هـ:

«إنّ العلم بصحّة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته وبلغت إلى حدّ لم يَبلُغْه في ما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظ وحمايته الغاية حتى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيَّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!»[٢٢].

٤ ـ قال الإمام الشيخ الطوسي المعروف بشيخ الطائفة المتوفى سنة ٤٦٠هـ في مقدّمة تفسيره «التبيان»:

«... وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به أيضاً؛ لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى رحمه الله، وهو الظاهر من الروايات، غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن،

---

(٢٠) الاعتقادات، ص٩٣.

(٢١) أوائل المقالات، ص٥٥.

(٢٢) مجمع البيان، ج١، ص٨٣.

ونقل شيء من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأَولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها»[٢٣].

٥ ـ ويقول الإمام العلّامة الحلّي، المتوفى سنة ٧٢٦هـ في «أجوبة المسائل المهناوية» حيث سئل: ما يقول سيّدنا في الكتاب العزيز، هل يصحّ عند أصحابنا أنّه نقص منه شيء، أو زيد فيه، أو غُيّر ترتيبه، أم لم يصحّ عندهم شيء من ذلك؟

فأجابَ:

«الحقّ أنّه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه وأنّه لم يزد ولم ينقص ونعوذ بالله تعالى من أن يُعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول المنقولة بالتواتر»[٢٤].

٦ ـ ويقول الإمام الشيخ البهائي، محمد بن الحسين الحارثي العاملي، المتوفى سنة ١٠٣٠هـ:

«الصحيح أن القرآن العظيم محفوظ عن التحريف، زيادة كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿**وإنّا له لحافظون**﴾[٢٥].

٧ ـ ويقول الإمام الشيخ جعفر كاشف الغطاء، المتوفّى سنة ١٢٢٨هـ:

«لا ريب أنّ القرآن محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان، كما دلّ عليه صريح الفرقان وإجماع العلماء في جميع الأزمان ولا عبرة بالنادر. وما ورد في أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها... فإنّه لو كان كذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه... ثم كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه»[٢٦].

٨ ـ ويقول الإمام الشيخ محمد جواد البلاغي، المتوفى سنة ١٣٥٢هـ:

«ولئن سمعت من الروايات الشاذّة شيئاً في تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تُقم لتلك الروايات وزناً، وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف رواتها

---

(٢٣) التبيان، ج١، ص٣.

(٢٤) أجوبة المسائل المهناوية، ص١٢١.

(٢٥) سلامة القرآن من التحريف، ص٢٧.

(٢٦) كشف الغطاء، ص٢٢٩.

ومخالفتها للمسلمين...»[٢٧].

٩ ـ يقول الإمام السيد أبو القاسم الخوئي المتوفى سنة ١٤١٣ هـ: «إنّ حديث تحريف القرآن، حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلاّ من ضَعُف عقله، أو من لم يتأمّل في أطرفه حقّ التأمل... وأما العاقل المنصف المتدبّر فلا يشكّ في بطلانه وخرافته»[٢٨].

١٠ ـ ويقول الإمام الخميني المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ:

«إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه، قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك الروايات المزعومة. وما ورد فيها من أخبار، إمّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو موضوع تلوح عليه أمارات الوضع، أو غريب يقضي بالعجب، أما الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير، وإنّ التحريف إنّما حصل في ذلك، لا في لفظه وعباراته»[٢٩].

للبحث بقية